

اقتصاد

وزير الإدارة المحلية: نعمل على ملف الإغاثة وفقاً لآلية مضبوطة برئاسة المحافظين

النائب عبد الرحمن زكاحي: وثقنا أسماء الفاسدين في الهلال الأحمر في حماة ولم يتغير شيء!

هناك غائمه

تناول نواب مجلس الشعب خلال جلسة أمس التي خصصت لآداء وزارة الإدارة المحلية والبيئة العديد من القضايا، ركزت في مجملها على الجوانب المتعلقة بعمل الوزارة، حيث طالب بعض النواب بضرورة معالجة ملف الفساد المتعلق بفرع الهلال في حماة، إذ قال النائب عبد الرحمن زكاحي «وعد الوزير بحل الموضوع منذ أربعة أشهر إلا أنه وحتى تاريخه هؤلاء الفاسدون ما زالوا في عملهم وزادوا فساداً واستغلالاً للأرامل والنساء في حماة، علماً أننا قمنا بتقديم وثائق وأسماء للوزير».

كما تحدث النواب عن دعم شركات القطاع العام الخدمية لجهة تسهيل مهامها وتزويدها بكامل الأليات ولا سيما أننا قادمون على مرحلة إعادة الاعمار، مؤكداً ضرورة وجود عدالة في توزيع الأليات الثقيلة بين المحافظات والإسراع في إصدار المخططات التنظيمية وحل مشكلة شيوخ الأراضي التي وضع المواطنون أيديهم عليها إضافة إلى الأراضي المستملكة من الدولة والتي لم يتم التعويض للمواطنين أصحاب هذه الأراضي. وأكد بعض النواب أهمية إعطاء مجالس المدن والمحافظات الصلاحيات التي تساهم في تسهيل المهام وتوفير الوقت والجهد وتفويض بعض المدراء من المحافظين بصلاحياتهم في التراخيص، ومعالجة ظاهرة التزهل والفساد فيها والأهم موضوع السكن العشوائي وإيجاد حلول جذرية له.

وسأل بعض النواب «أين وصلت خطة الوزارة من إعادة إعمار حلب ولم يتم إزالة الأنقاض حتى تاريخه؟» مؤكداً أن المدينة القديمة شبيهة مهدمة، والشبكات الكهربائية مدمرة ولا توجد مخصصات وقود مولدات الأمبيرات، والمخازن لا يصلها مخصصات من الطحين، ومدينة الراموسة أشبه بمدينة أشياح وتحتاج إلى الوساطة لدخولها مطالبين بحل مشكلة النقل الداخلي، وحل مشكلة المخالفات السكنية، وإعادة دراسة الاستثمارات

التي أعطيت خلال الأزمة في الحدايق والمناطق العامة. وتطرق النواب إلى ضرورة التوجه نحو اللامركزية وتطبيق مبدأ النافذة الواحدة والزام كل الجهات لتلقيها اختصاراً للوقت.

وأكد بعض النواب ضرورة إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية وخصوصاً حول علاقة مجلس المحافظة والمحافظ منعاً لتضارب الصلاحيات واتخاذ إجراءات للكتب التنفيذي المترهلة في المناطق الآمنة وتأمين الطباية للوحدات الإدارية، بالإضافة إلى إصدار تشريع جديد ينص على السماح للقطاع الخاص بوجود مسالخ والإشراف عليها من الدولة أسوة بكل الدول.

وتحدث البعض عن زيادة عدد السبل الغذائية في المنطقة الشرقية، ورفع تعويض الأملاك الخاصة ودعم مجالس مدينة الحسكة والقامشلي، وإعادة العمال المصوبين في الحسكة، والنظر بالتعويضات الناتجة عن أضرار الأعمال الإرهابية متساكين عن خطة الوزارة فيما يتعلق

بإزالة الأبنية الآيلة للسقوط. من جانبه أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الوزارة تحظى بدعم حكومي وتعمل بمنهجية واضحة تصب في مصلحة المواطن

تحت قبة مجلس الشعب



وتعزيز عمل الوزارة. مبيّناً أنه فيما يخص المجال التشريعي هناك العديد من المشاريع من شأنها تطوير العمل، موضحاً أن الوزارة تقوم حالياً بتطوير القانون المالي وتوحيده.

وفيما يخص الوحدات الإدارية قال الوزير: «الجميع يعلم أن الوحدات الإدارية تقوم على خدمة المواطنين وتنظيم أعمالهم ونشاطاتهم ومنهج التراخيص اللازمة، مشيراً إلى أهمية إعادة النظر في الاستثمارات القديمة لدعم الوحدات الإدارية إضافة إلى وضع قانون مالي جديد من شأنه أن يوضح جميع التساؤلات الخاصة بدعم الوحدات الإدارية وزيادة الإيرادات من خلال دفع النقص الجابية».

الإيرادات من خلال دفع النقص الجابية».

وأضاف الوزير: «تم إقرار مشروع قانون آخر يتعلق بتعميم المشروع رقم ٦٦ الخاص بإحداث مناطق تنظيمية كما هو الحال في محافظة دمشق على كل المحافظات» معتبراً أنه أحد الحلول سيكون أحد الحلول للتطوير العقاري. إضافة

وترحيل الأنقاض من محلات وأسواق وساحات عامة تجارية ومنشآت خدمية، بالإضافة إلى المدينة الصناعية بالشيخ نجار حيث تم تخصيص مليار و٩٠٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى خطتها الخاصة. مؤكداً أن موانئ المدن الصناعية مؤتمتة من إيراداتها وقد تمت الموافقة على كل ما تم طلبه، وتوجد مولدات إضافيتين يفوق سعرهما ١٢ مليار سورية لإعادة العمل عليه يراعي الاحتياجات المستقبلية والنمو الاقتصادي لمدينة حلب.

ولفت مخلوف إلى أن هناك برنامجاً لتطوير عمل مديرية المصالح العقارية من خلال الأمتعة وتبسيط الإجراءات وزيادة عدد مراكز خدمة المواطن كما أن هناك لجنة تعمل على توحيد عمل مراكز خدمة المواطن، مضيفاً: «بدأنا بالفعل بتعميم هذه التجربة والبيئة شريكة فيه من خلال المحافظات».

وحول مخلوف إلى أن هناك برنامجاً لتطوير عمل مديرية المصالح العقارية من خلال الأمتعة وتبسيط الإجراءات وزيادة عدد مراكز خدمة المواطن كما أن هناك لجنة تعمل على توحيد عمل مراكز خدمة المواطن، مضيفاً: «بدأنا بالفعل بتعميم هذه التجربة والبيئة شريكة فيه من خلال المحافظات».

وأشار الوزير إلى أن الوزارة المعنية بالموضوع هي وزارة الإسكان والأشغال العامة ولكن وزارة الإدارة المحلية والبيئة شريكة فيه من خلال وحداتها الإدارية مبيّناً أن أي مخطط تنظيمي يتم العمل عليه يراعي الاحتياجات المستقبلية والنمو الاقتصادي لمدينة حلب.

وفيما يتعلق بملف الإغاثة بين أن الوزارة تواصل عملها على هذا الملف وتتابعه وفقاً لآلية مضبوطة برئاسة المحافظين وعضوية المعينين في الشؤون الإغاثية. موضحاً أن الوزارة تتابع صرف التعويضات للمواطنين والصناعيين عن الأضرار مؤكداً أن قطاع النقل الداخلي في صلب اهتمامات الوزارة لدعم هذا القطاع بحافلات جديدة وإصلاح الحافلات المتضررة بفعل الإرهاب، وقال: «نحن في مرحلة إعداد دفاتر الشروط لإبرام عقود لتوريد حافلات نقل جديدة وسيتم توزيعها على المحافظات التي تحتاجها، والوزارة على كل الشركات التي تحتاجها لتسهيل

إلى مشروع مرسوم لإزالة الأنقاض وتدويرها ولا سيما أن هناك كثيراً من المناطق تحتاج لإزالة، وبناء عليه تحتاج لصك تشريعي لدخول الوحدات الإدارية على تدوير الأنقاض وإزالتها وهدفه عمراي ويبيي كي لا تكون عبئاً علينا جميعاً».

إضافة لذلك تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون لإعادة تكوين الوثيقة العقارية، من حيث دراستها فهو سيساعد في تأمين استقرار الملكية وهدفه خدمة المواطن والمساعدة على إعادة الإعمار. إضافة إلى غيرها من جملة التشريعات التي عمل عليها فريق العمل في الوزارة.

أما في مجال الواقع الخدمي والموازنات الاستثنائية قال مخلوف: «كانت الموازنات الاستثنائية للعام الماضي ٢٠١٦ مليار ليرة سورية

في العام الماضي تقد منها ٨٠٪ وهذا العام أصبحت ٢٥،٩ مليار ليرة، مؤكداً أن هذا الرقم يخدم كل المشاريع التي طرحها أعضاء المجلس.

وأشار إلى أنه في مجال عمل الإدارة المحلية فقط تم تخصيص ٨ مليارات ليرة سورية محافظة حلب لإعادة الإعمار وتم وضع الأولويات البدء بخطة الأولى بتأهيل المعالم التي تمها المواطن

من مؤتمر مقاولي ريف دمشق

مقاولون: نتعرض للابتزاز من بعض محامي الدولة بمبالغ حتى ١٠ ملايين ليرة

المحافظ: صرف الكشوف وفروقات الأسعار خلال أسبوع من مراجعة المقاول

حدث بيرون الجوه نفسها منذ عشرين سنة من دون تغيير داعين إلى بث روح الشباب في هذه النقابات.

وأجمع المقاولون على ضرورة تعديل نظام تصنيف المقاول خاصة بعد إصدار دليل الأسعار للعام ٢٠١٦ وبما يتناسب وارتفاع الأسعار والقيم الواردة في هذا الدليل لتمكين المقاولين من التقدم إلى الشركات على اعتبار أن المقاول من الفئة المتوسطة لن يستطيع الحصول على عقود كانت سابقاً بقيمة نحو ٣٠ مليون ليرة على حين هذه المشروعات ذاتها لا تقل اليوم عن ٢٥٠ مليون ليرة ودرجة تصنيفه لا تتحلى وبالتالي التقدم إلى هذه المشروعات حيث تضاعفت قيمة المشروعات أكثر من خمس مرات ومتوسط سعر صرف الدولار نحو ٥٠٠ ليرة في حين تصنيف المشروعات الفئات الرابعة والخامسة تضاعف مرتين ونصف فقط الأمر الذي يخلق إشكالات وتشابكات بين المقاولين عدا عن الدخول في جدل على حساب مدة تنفيذ المشروع.

ابتزاز من نقابة المهندسين لدى مراجعة بعض المقاولين للقبالة لدفع براءة الذمة المشتركة بين النقابتين.

من جانبه كشف المقاول ماهر عبد العزيز خلال مداخلته عن ممارسات ابتزاز يقوم بها بعض محامي الدولة تصل إلى ١٠ ملايين ليرة ويتم تخفيضها إلى ٥ ملايين ليرة لقاء صرف بعض الكشوف «ومبلغ ٣٠ مليون ليرة فروقات الأسعار المستحقة على أحد مشاريعي في طرطوس المسلم منذ العام ٢٠١٤ ولم أقبض مستحقاتي حتى الآن». وأضاف: «من أين تأتي بالمال لدفع لهم مثل هذه المبالغ؟.. لا أريد أرباحاً بل فقط فروقات الأسعار».

وبدوره وعد محافظ ريف دمشق منير علاء إبراهيم بإيجاد الحلول لكشوفات الأسعار للمشاريع المتفرقة وصرف فروقات وزيادة الأسعار في غضون أسبوع بعد مراجعة المقاول المتضرر للمحافظة.

من جانبه طالب أعضاء النقابة بتغيير الوجوه في رئاسة النقابات ومجالسها المشتركة بين النقابتين.

وذكر خلال فترة التعمية.



المشتركة بين عدد من المقاولين ويكتم الظروف هاجر أو فقد أحد المقاولين حيث يلزم الشرك الآخر باستكمال تنفيذ المشروع بالتكاليف والتضامن ولكن عند صرف الكشوف يمتنع أمر الصرف عن صرفها إلا بحضور الشرك الآخر.

وكشف عساف أيضاً عن حصول حالات

صالح حميدي

قال نقيب مقاولي الإنشاءات في ريف دمشق عكرمة عساف في تصريح له «الوطن»: «إن أبرز مشاكل المقاولين ومعاناتهم تتمثل بعدم صرف الكشوف أو فروقات الأسعار إلا بعد سنوات عديدة تفقد خلالها العملة الكثير من قيمتها». وأضاف «هناك هوم كثيرة لا حلول شافية لها من الحكومة». وأشار من جهة أخرى إلى أن عقد منقفي المواسة لم يصرّف للمقاولين منذ عدة سنوات وقد تناوب على المشفى ثلاثة مديرين ولم تسلم مشكلة الكشوف لهذا العذر رغم تسهيل الأعمال فيه.

ورداً على إحدى المداخلات خلال مؤتمر النقابة يوم أمس بحضور محافظ ريف دمشق منير علاء إبراهيم وأمين فرع الحزب همام حيدر ونقيب المقاولين في سورية محمد رمضان وأعضاء الهيئة العامة قال عساف: «إن النقابة قدمت شكوى بحق وزير السياحة لعدم صرف كشوفات ترميم مبنى وزارة السياحة

وزير التعمين لـ«الوطن»:

٢ آلاف طن بطاطا إلى السوق خلال يومين

ولا أحد يستطيع لي ذراع الحكومة

عبد الهادي شباط

وأن كل الضبوط المنظمة في سوق الهال حول المخلفات بيع مادة البطاطا تمت إحالتها للقضاء، وإن كميات البطاطا التي صودرت يتم طرحها في صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة وبالأسعار المحددة.

جاء الحديث مع الوزير الغربي إثر مفاعيل جولته في سوق الهال أول من أمس وضبطه ومصادرته لكميات كبيرة من مادة البطاطا وما شاع أن ذلك شكل حالة حذر وإحجاماً لدى بعض التجار من توريد مادة البطاطا إلى سوق الهال وبالتالي انخفاض العرض وارتفاع السعر وفي هذا السياق تحدثت «الوطن» مع بعض هؤلاء التجار الذين بينوا وجهة نظرهم بعدم تسويق ما لديهم من البطاطا لسوق الهال هو زيادة العراقيل وتعرضهم للعديد من الصعوبات بدءاً بتكاليف النقل وصعوبات الطرقات وما تقوم به بعض دوريات الجمارك من مصادرة كميات البطاطا والتي تحتاج إعادتها الكثير من الوقت حيث تكون في معظم الأحيان قد تلفت البطاطا طبعاً البطاطا نظامية -على حد قولهم- وأنه غالباً ما تكون محلية أو تحمل أوراقاً ووثائق منشأ رسمية.

وفي هذا السياق كانت «الوطن» قد تابعت مصادرة كميات تصل لأكثر من ١٠٠ طن من البطاطا والبطاطا وثبت أنها مهربة لكنها بقيت لأسابيع محملة في الشاحنات وتلف معظمها والسبب الذي تبين من هذه المخالفة بأنها إغفاء مادة أو طابقت بهذه الكميات ولكن بسعر نحو ٥٠ ليرة كما أفاد به أحد العاملين في الجمارك، ويعد جدال وتأخر الوقت وتلف بعض المواد في الشاحنات تم تكليف لجنة من الجمارك للتفاوض مع السورية للتجارة لتعديل السعر للضعف بحيث يصبح بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ليرة للبطاطا والبصل. ولتأكيد المعلومات هذه من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد أنه لا علم له بذلك ولم يتقدم أحد بأي مذكرة للوزارة حول ذلك.

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أنه تم تأمين ٢ آلاف طن من مادة البطاطا سيتم طرحها في الأسواق المحلية خلال اليومين القادمين لتحقيق حالة التوازن بين العرض والطلب خاصة بعد أن شاع أن إحجام بعض التجار عن توريد المادة إلى سوق الهال إثر الجولة التي نفذها الوزير أمس الأول وتمت خلالها مصادرة قرابة ٥٥ ألف طن من البطاطا، حيث أكد الغربي في تصريحه لـ«الوطن» أنه «لا أحد يستطيع في نزع الحكومة.. وأن الحكومة قادرة على تأمين البديل وتأمين احتياجات السوق المحلية وتحقيق التوازنات السعرية، وأنه من غير المسموح لأحد تحت التهديد بعدم توريد البطاطا لسوق الهال من فرض ريعياته والانفراد في السوق وممارسة الاحتكار والتلاعب بالأسعار على حساب المواطن.

وإعادة العمال المصوبين في الحسكة، والنظر بالتعويضات الناتجة عن أضرار الأعمال الإرهابية متساكين عن خطة الوزارة فيما يتعلق بإزالة الأبنية الآيلة للسقوط. من جانبه أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الوزارة تحظى بدعم حكومي وتعمل بمنهجية واضحة تصب في مصلحة المواطن

الظروف الحالية تعتميتها لاستخدامها حسب الحاجة، وتقديراً للجهود المبذولة من أصحاب هذه المركبات وتجنباً لتلفات وأعباء إضافية ترتب عليها وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يباعف هذه المركبات من الغرامات المالية المترتبة عليها ومن قيم اللوحات ورخص السير المفقودة وذلك خلال فترة التعمية.

وكلف مجلس الوزراء وزارات السياحة والزراعة والإصلاح الزراعي والإدارة المحلية والبيئة والاقتصاد والتجارة الخارجية تأمين الأرض اللازمة للاتحاد العام للحرفيين بهدف الحفاظ على الحرف التقليدية والتراثية، التي تميز سورية.

ووافق المجلس على مشروع قانون تعديل معايير تكليف بعض المنشآت السياحية بقرار من وزير المالية بالتنسيق مع وزير السياحة واتحاد غرف السياحة وذلك نتيجة نجاح الاتفاق الجاري بين أصحاب المنشآت السياحية والدوائر المالية لتحقيق العدالة الضريبية كان لا بد من فويته هذه التجربة لتشمل المنشآت السياحية من مستوى نجمتين حتى خمس نجوم.

بث تلفزيوني عبر «النت» يشارك الإعلام والاتصالات

الحكومة تعفي السيارات المعبأة من الغرامات وقيم اللوحات ورخص السير المفقودة

الصناعية في المدن في المحافظات والمواومة مع متطلبات قانون الحراج ووضع تصور لتسهيل تشييد هذه المناطق.

وتوقف المجلس عند السياحة الدينية ووافق على الآلية الجديدة التي وضعتها وزارة السياحة وتتعلق باستقدام الزوار بالتنسيق مع وزارة الداخلية والزوارات المعنية وخاصة بما يخدم مستوى الخدمات المقدمة للزوار وجودتها منذ الاستقبال وحتى مكان الإقامة والزيارات وذلك عن طريق الشركة السورية للنقل والسياحة.

وصدق المجلس على الشروط الفنية والقانونية والمالية لإطلاق خدمة البث التلفزيوني ضمن باقات تلفزيونية عبر الإنترنت من وزارة الإعلام ووزارة الاتصالات والنقابة الأمر الذي سيمكن الشركات الراغبة في تقديم هذه الخدمة تقديم طلباتها لوزارة الإعلام والاتصالات ضمن شروط محددة.

ووافق المجلس على الشروط الفنية والقانونية والمالية لإطلاق خدمة البث التلفزيوني ضمن باقات تلفزيونية عبر الإنترنت من وزارة الإعلام ووزارة الاتصالات والنقابة الأمر الذي سيمكن الشركات الراغبة في تقديم هذه الخدمة تقديم طلباتها لوزارة الإعلام والاتصالات ضمن شروط محددة.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة جدول الأعمال الذي تضمن إعفاء السيارات المعبأة من الغرامات المالية التي استوجبت

والبيئة إلى تشكيل فريق عمل لتقييم واقع عمل بلديات محافظة ريف دمشق من ناحية الأداء وإنجاز المشروعات ومستوى الخدمات العامة ومخالفات البناء وأعداد تقرير يقدم إلى الجهات المختصة حول هذا الموضوع.

وكلف المجلس وزارات التنمية الإدارية والتعليم العالي والاتصالات والنقابة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي متابعة واقع هيئة الطاقة الذرية ومناقشة وضعها بشكل شفاف لجهة التقييم المهني والكيمي والنوعي للكوادر البشرية والبنى التحتية الموجودة ووضع رؤية قابلة للتنفيذ وفق برنامج زمني واضح للانتقال بواقع الهيئة إلى الأفضل.

وناقش المجلس واقع المديرية العامة للمصالح العقارية وضرورة إصلاحها نظراً لصلتها المباشرة بحياة وممتلكات المواطنين وأهمية تقديم الخدمات اللائقة والميسرة والمبسطة لهم ودعم مشروع الأمتعة التي تقوم به المديرية حتى إنجازها بشكل كامل، وعماً يتعلق بمشروع خطة التنمية البشرية المعد من لجنة التنمية

الوطن

استحوذت قضايا المصالح العقارية وواقع البلديات وآلية توزيع الحروفات في محافظة ريف دمشق والسياحة الدينية إضافة إلى الجولات الميدانية والمفاجئة للوزراء على المديريات وموضوع المناطق الصناعية في مدن المحافظات على مناقشات الجزء الأول من جلسة مجلس الوزراء يوم أمس.

وبحسب بيان صحفي تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد طلب المجلس من جميع الوزراء تكليف الجولات الميدانية المفاجئة على المديريات والهيئات التابعة لكل وزارة والإطلاع على واقع العمل بشكل حقيقي ولقاء المواطنين والموظفين بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطن.

وقرر المجلس تشكيل بعثة تفقيشية من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والهيئ المركزي للرقابة المالية لدراسة آلية توزيع الحروفات في محافظة ريف دمشق وتحقيق العدالة بين محطات الوقود.

ودعا المجلس وزارة الإدارة المحلية